

23 March 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية

ورقة عمل مقدمة من اليابان

أولا - مقدمة

١ - أسهمت الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، المنصوص في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنها حق غير قابل للتصرف، في تحقيق السلام والرخاء في العالم، وقد أكدت أهميتها مرارا في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار السابقة. وعلى الرغم من أن مسألة تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ظلت موضع مناقشة في الساحة الدولية لفترة زادت على نصف قرن، فقد توسع كثيرا نطاق الفوائد التي أتاحتها تلك الاستخدامات مع تقدم العلوم والتكنولوجيات النووية. وترى اليابان، في ضوء هذا التقدم، أنه يتعين بذل مزيد من الجهد لتعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية على نحو يؤدي إلى تيسير التنفيذ المستقبلي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع الاعتراف بأن هذه الاستخدامات قادرة على تقديم مساهمة ملموسة في التصدي بفعالية للتحديات العالمية التي تواجهها التنمية المستدامة والبيئة.

٢ - وترى اليابان أنه لا غنى عن زيادة وعي الجمهور بشكل عام على نطاق العالم بالفوائد الملموسة التي تتيحها التكنولوجيات النووية والامكانيات الكبيرة التي تيسرها من أجل رفاهية الجنس البشري. وزيادة الوعي هي مفتاح كفالة الاستخدام الكامل للموارد المالية والبشرية التي تحتاجها الدول لاستثمار إمكانيات هذه التكنولوجيات.

٣ - وفي هذا الصدد، يكون دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية لازما، وتعرب اليابان عن تقديرها الكبير لمساهمة الوكالة منذ فترة طويلة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية



الرجاء إعادة استعمال الورق

160415 310315 15-04604X (A)



ومشاركتها النشطة في معالجة التحديات العالمية الماثلة والناشئة، مثلما اتضح مؤخرا جدا من خلال استجابتها السريعة لانطلاقة مرض فيروس إيبولا.

٤ - وإلى جانب اعترافها المذكور أعلاه، تؤكد اليابان أهمية العناصر التالية لتعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية.

٥ - أولا، ينبغي تعزيز إمكانية الحصول على العلوم والتكنولوجيات النووية لصالح أكبر عدد ممكن من الناس، ولا سيما في البلدان النامية. ومن شأن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتوفير المعدات وبناء شبكات التعاون وتيسير التعاون فيما بين البلدان النامية وتعزيز آليات التعاون الإقليمي مثل الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيات النووية^(١)، والاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيات النووية^(٢)، والترتيبات التعاونية الإقليمية لتعزيز العلوم والتكنولوجيات النووية في أمريكا اللاتينية^(٣)، والاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيات النووية^(٤)، أن تساعد على تحقيق هذا الهدف.

٦ - ثانيا، ينبغي توسيع مجالات استخدام العلوم والتكنولوجيات النووية لتحسين فرص استيفاء الاحتياجات الأساسية للسكان في الدول الأطراف.

٧ - ثالثا، يتعين أن تكون كفاءة وجود مستويات مناسبة وفعالة للسلامة النووية والحماية من الإشعاع شرطا مسبقا للاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية في التطبيقات المتعلقة بمجال الطاقة وغيره من المجالات.

٨ - وبناء على التفاهات المذكورة أعلاه، تود اليابان أن تقدم، في الفرع ثانيا أدناه، عناصر للنتائج النهائية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، من أجل مواصلة تمحيصها من قبل الدول الأطراف.

(١) الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيات النووية.

(٢) الاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيات النووية.

(٣) الترتيبات التعاونية الإقليمية لتعزيز العلوم والتكنولوجيات النووية في أمريكا اللاتينية

(٤) الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيات النووية.

ثانياً- العناصر المقترحة للنتائج النهائية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥ في ما يتعلق بأهمية تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية

مؤتمر استعراض المعاهدة:

١ - المبدأ الأساسي

يؤكد المؤتمر مجدداً تمتع جميع الدول الأطراف، بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالحق غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، دون تمييز ووفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة.

ويؤكد المؤتمر مجدداً أيضاً أن استخدام العلوم والتكنولوجيات النووية يجب أن يكون مصحوباً بالتزامات تتعلق بتطبيق الضمانات وكفالة السلامة والأمن والحماية من الإشعاع على مستوى مناسب وفعال، وفقاً للتشريعات الوطنية للدول والتزاماتها الدولية ذات الصلة.

٢ - الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية في مواجهة التحديات العالمية

يؤكد المؤتمر على أن الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية حريّة بأن تقدم مساهمات فريدة وهامة في التصدي للتحديات العالمية المختلفة الماثلة أمام التنمية المستدامة والبيئة، بما في ذلك التنفيذ المستقبلي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويشدد على أهمية توفير الموارد المالية والبشرية من أجل التصدي بفعالية لمثل هذه التحديات العالمية.

ويسلم المؤتمر في هذا الصدد، بأهمية العناصر التالية لمواصلة تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية.

تعزيز إمكانية الحصول على العلوم والتكنولوجيات النووية

يؤكد المؤتمر أهمية تقديم المساعدة، وبخاصة للبلدان النامية، من أجل تعزيز فرص الحصول على العلوم والتكنولوجيات النووية من خلال تدابير مختلفة تشمل بناء القدرات وتوفير المعدات وتعزيز الشبكات الإقليمية وأطر التعاون الإقليمي وتيسير التعاون فيما بين البلدان النامية، ويشجع الدول الأطراف والمنظمات ذات الصلة التي يمكنها وضعها من تقديم المساعدة اللازمة أو تعزيز التعاون لتحقيق هذه الغاية على أن تفعل ذلك.

تعزيز فرص استخدام التطبيقات النووية على نطاقات أوسع

يؤكد المؤتمر على أهمية توسيع مجالات التطبيقات النووية لتمكين الدول من تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات واسعة النطاق مثل صحة الإنسان، بما في ذلك علاج السرطان، والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية، والزراعة، وإدارة المياه، وحماية البيئة، والتطبيقات الصناعية، وكذلك إنتاج الطاقة.

تعزيز السلامة النووية والحماية من الإشعاع

يؤكد المؤتمر أهمية تعزيز السلامة النووية والحماية من الإشعاع، في مجال الطاقة وغيره من المجالات على حد سواء، بوصفها عناصر حيوية لتطوير العلوم والتكنولوجيات النووية، ويؤكد أهمية استمرار الدول الأطراف في صيانة البنيات التحتية الوطنية والدولية للسلامة النووية والحماية من الإشعاع وتحسينها. ويشير المؤتمر في هذا الصدد، إلى التحسن المستمر في السلامة النووية والإشعاعية وسلامة النقل ومعالجة النفايات، خاصة في ضوء الحادثة التي وقعت في محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية. ويحث المؤتمر في هذا الصدد، جميع الدول الأطراف على كفالة التنفيذ المنتظم لخطة العمل التي أعدها الوكالة بشأن السلامة النووية.

٣ - دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية

يقر المؤتمر بالدور المحوري الذي تؤديه الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية بطريقة سليمة وآمنة ومستدامة، ويؤكد بصفة خاصة أهمية عمل الوكالة في مجال التعاون مع الدول الأعضاء من خلال برامجها للتعاون التقني، على أساس الاحتياجات الوطنية للدول المفردة. ويؤكد المؤتمر أيضا على المساهمة القيمة للوكالة من خلال عملها على تنسيق الجهود الدولية لتعزيز السلامة النووية والحماية من الإشعاع والأمن النووي، عبر تعزيز تبادل المعلومات ونقل المعارف، وتطوير معايير السلامة والوثائق الإرشادية الأخرى ذات الصلة، وتوفير خدمات استعراض الأقران، و تيسير وضع الأطر القانونية الدولية ذات الصلة. ويشجع المؤتمر الدول الأطراف على توفير الدعم اللازم للوكالة في تحديث مختبرات التطبيقات النووية في سايرسدورف، من خلال مشروع تحديد مختبرات التطبيقات النووية، بغرض مواصلة تعزيز الأنشطة المذكورة أعلاه للوكالة.

ويقر المؤتمر في هذا الصدد، بأن مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية تشكل مجهودا قيما تجاه تدعيم صندوق التعاون التقني للوكالة وتعبئة موارد إضافية لبرامجها، ويعترف بأن المبادرة والمساهمات الأخرى من الموارد الخارجة عن الميزانية قد عززت تطبيق العلوم والتكنولوجيات النووية في عدد كبير من الدول الأعضاء في الوكالة، وبخاصة بعد إطلاق

المبادرة في عام ٢٠١٠. ويشجع المؤتمر الدول الأطراف، ومجموعات البلدان والمنظمات ذات الصلة، التي يمكنها وضعها من تقديم تبرعات إلى المبادرة، أو أية مساهمات مالية أو عينية أخرى لأنشطة الوكالة ذات الصلة، على أن تفعل ذلك وتداوم عليه إلى ما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - الأطر القانونية الدولية

يقر المؤتمر بأهمية تحسين الأطر القانونية الدولية ذات الصلة في مجال السلامة النووية. ويرحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز في تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمان النووي، بما في ذلك اعتماد إعلان فيينا الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٥ بشأن السلامة النووية، وبدء نفاذ اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية في نيسان/أبريل عام ٢٠١٥، مشيدا بهذا العمل باعتباره خطوة هامة تجاه إقامة نظام عالمي للمسؤولية النووية.

٥ - التعليم والاتصال الجماهيري

يقر المؤتمر بأن التعليم والاتصالات والعلاقات العامة تؤدي دورا هاما في نشر المعلومات وتوعية الجمهور بشكل عام بفائدة الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية، ويشجع جميع الدول الأطراف ومجموعات البلدان والمنظمات ذات الصلة على العمل من أجل تحقيق هذه الغاية.